

Distr.: General
16 February 2022
Arabic
Original: English



جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2605 (2021)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه كل أربعة أشهر تقريراً عن تنفيذها. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور تقرير الأمين العام المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (S/2021/867).

ثانياً - الحالة السياسية

2 - مثل إعلان الرئيس فوستان - أركانج تواديرا عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في 15 تشرين الأول/أكتوبر خطوة هامة نحو تنفيذ خريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في إطار الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك استمرت التوترات السياسية بسبب عدم إحراز تقدم ملموس على مستوى الحوار السياسي وبسبب استمرار العنف، مما قوض أثر وقف إطلاق النار. وتواصلت التحضيرات للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر 2022 وفقاً للجدول الزمني للانتخابات.

عملية السلام

3 - مع أن إعلان وقف إطلاق النار نصّ على إنهاء العمليات العسكرية وجميع الأعمال المسلحة في مختلف أنحاء البلد اعتباراً من 15 تشرين الأول/أكتوبر، قد أوضح الرئيس تواديرا أن ذلك لن يمنع قوات الدفاع والأمن الوطنية من الحفاظ على النظام العام وممارسة الدفاع عن النفس، ولا البعثة المتكاملة من تنفيذ ولايتها، ولا السلطات الوطنية من إقامة العدل.



4 - وكان التقدم الذي أحرزته الجهود المبذولة لتسريع تنفيذ الاتفاق السياسي محدودا، ويعزى ذلك جزئيا إلى توقف الحوار الجمهوري وتدهور الوضع الأمني. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الجمعية الوطنية عن إعادة العمل بالإجراء الهادف لرفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء بارزين في المعارضة هم أنيسيت جورج دولوغيلي، ومارتن زيغيلي، وأوريليان سيمبليس زينغاس. وفي وقت لاحق، سحبت المعارضة ممثليها من اللجنة المنظمة للحوار الجمهوري، وأعربت عن أسفها لتدهور المناخ السياسي ودعت إلى إجراء حوار شامل للجميع. واشترطت المعارضة عودتها بسحب الطلب القضائي المقدم إلى الجمعية الوطنية لرفع الحصانة البرلمانية وبوقف التهديدات العلنية الصادرة عن المتحدثين باسم الحكومة. وفي 3 شباط/فبراير، أعلنت المعارضة عن عودة ممثليها إلى اللجنة المنظمة بعد أن أبلغها رسميا وزير الدولة المكلف بالعدل وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، أرنو دجويي - أبازين، بسحب الإجراءات القضائية المرفوعة على أعضائها. وتقرر إجراء الحوار الجمهوري في آذار/مارس 2022.

5 - وظل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير ضعيفا، حيث انقسم إلى مجموعات أصغر تحت إشراف قادة من الرتب المتوسطة والدنيا، وقام بشن هجمات غير نمطية وباستهداف السكان. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد، محمد إدريس ديبي إتنو، أن تشاد تستضيف الرئيس السابق لجمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا بوزيزي، وغيره من قادة الائتلاف بناء على طلب رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

6 - وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، في بانغي، ألقى قوات الأمن الداخلي القبض على حسن بوبا علي، وزير الثروة الحيوانية وصحة الحيوان، والرئيس السابق للوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، عقب تنفيذ أمر صادر عن المحكمة الجنائية الخاصة، وتم احتجازه في معسكر دي رو (Camp de Roux). وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، منعت القوات المسلحة الوطنية موظفي المحكمة من الوصول إلى السيد بوبا للمثول أمام المحكمة كما كان مقررا. وعقدت المحكمة الجلسة غيابيا وأصدرت أمرا باحتجازه، ولكن الدرك أفرج عن السيد بوبا في اليوم نفسه في مخالفة للأمر.

7 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر علي دراسا، زعيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بيانا أعلن فيه عن انسحاب الوحدة من الاتفاق السياسي، منتهما القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن الآخرين بتنفيذ هجمات تستهدف المدنيين، والرئيس تواديرا بانتهاك الاتفاق السياسي ووقف إطلاق النار. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، عين ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير السيد علي داراسا رئيسا لهيئة الأركان فيه. وفي بيان مؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر، وعقب هجوم استهدف المدنيين يُزعم أن ميليشيات "أنتي بالكا" نفذته في قرية بويو، أدان الائتلاف الهجوم ونفى تورطه فيه ونسبه إلى جهات فاعلة جندتها الحزب الحاكم، وكرر استعداده للمشاركة في أي عملية حوار شامل للجميع.

8 - وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، دار اجتماع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مع الرئيس تواديرا. وقد عُقد الاجتماع عن طريق التداول بالفيديو في إطار الحوار الدوري الذي يجري بين تلك المنظمات وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن عملية السلام. وفي بيان مشترك صدر عقب الاجتماع، تم التأكيد مجددا على أن الاتفاق السياسي لا يزال يمثل أداة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في البلد، وجرى الإشادة في الوقت نفسه بالجهود الإقليمية المبذولة في إطار عملية السلام من خلال مبادرة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

- 9 - وفي 14 كانون الثاني/يناير، عُقد في بانغي أول اجتماع متابعة لخريطة الطريق التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، اشترك في رئاسته وزراء خارجية أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا. وعقب الاجتماع، صدر بيان تضمّن توصيات بإجراء تحقيق دولي بشأن استخدام الألغام المضادة للأفراد، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين بشأن خريطة الطريق، والاجتماع مجدداً كل ثلاثة أشهر.
- 10 - وفي 9 شباط/فبراير 2022، في بانغي، عقب استقالة رئيس الوزراء، هنري - ماري دوندرا، وقّع الرئيس تواديرا، مرسوماً عين فيه وزير الدولة السابق المكلف بالاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، فيليكس مولوا، رئيساً جديداً للوزراء. وتم تشكيل الحكومة الجديدة في اليوم نفسه، حيث أُعيد تعيين جميع الوزراء في حكومة رئيس الوزراء السابق لشغل نفس المنصب.
- 11 - ومع أن اللجنة التنفيذية لرصد الاتفاق السياسي واللجنة الوطنية لتنفيذ الاتفاق لم تعقدا اجتماعات خلال الفترة قيد الاستعراض، فقد تم توقيع مرسومين في 29 تشرين الأول/أكتوبر متصلين بهيكل تنسيق اللجنتين إلى جانب تعيين وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية، برونو ياباندي، رئيساً للجنة الوطنية. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في آليات تنفيذ الاتفاق السياسي على الصعيد الوطني 16 في المائة وكانت أدوارهن ومسؤولياتهن فيها محدودة. وعقد ما مجموعه 12 آلية من أصل 14 آلية تنفيذ محلية اجتماعات منتظمة، وضمت جميعها جماعات مسلحة كلياً أو جزئياً. وفي مقاطعة مبومو، أفضت جهود محافظ المقاطعة، بدعم من البعثة المتكاملة، إلى عودة ميليشيات "أنتي بالاكّا" إلى آليات التنفيذ المحلية بعد غياب دام ستة أشهر.
- 12 - وتوقف عمل الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة في بوار وباوا خلال الفترة الممتدة من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر إلى أوائل كانون الثاني/يناير، حيث احتج الأعضاء السابقون في الجماعات المسلحة في الوحدات على تأخر الحكومة في دفع مرتباتهم. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، التحق بالخدمة 241 عنصرًا في بوار و 200 عنصر في باوا ليصبحوا مؤهلين للحصول على بدل معيشة يتم دفعه بشكل مستقل.

التطورات السياسية

- 13 - في الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 28 كانون الأول/ديسمبر، عقدت الجمعية الوطنية دورتها العادية الثانية لعام 2021 والدورة العادية الثانية للهيئة التشريعية السابعة. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية الميزانية الوطنية لعام 2022 التي بلغ مجموعها 514 مليون دولار والتي يتوقع أن يتم تحصيل 238 مليون دولار منها من الموارد الوطنية و 276 مليون دولار من المعونة الخارجية. وردا على انتقادات المعارضة المتعلقة بالاعتماد على الموارد الخارجية، شدد فيليكس مولوا، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الدولة المكلف بالاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، على الجهود التي تبذلها الحكومة لاستكشاف السبل المتاحة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي مع الشركاء الماليين.
- 14 - ووسّعت الحكومة علاقاتها الدبلوماسية، ونوّعت أطر التعاون الثنائي التي تقيمها. وخلال الفترة من 6 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، سافر رئيس الجمعية الوطنية إلى موسكو للاجتماع مع نظيره بغية تعزيز تبادل الآراء بين البرلمانين. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الرئيس تواديرا مع ممثلين عن الاتحاد الأوروبي في بروكسل لمناقشة عملية السلام. واجتمع الرئيس بعد ذلك مع نظيره في أبو ظبي واسطنبول، تركيا، تباعا في 12 كانون الأول/ديسمبر و 16 كانون الأول/ديسمبر، لمناقشة التعاون التجاري والعسكري، وكذلك لتعزيز التواصل الدبلوماسي.

العملية الانتخابية

15 - في 25 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت السلطة الوطنية للانتخابات الخطة العملية المتعلقة بالانتخابات البلدية والإقليمية المقرر إجراؤها في 11 أيلول/سبتمبر 2022. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استؤنف التنسيق التقني والعملي بين السلطة والشركاء الدوليين الذين يقدمون المساعدة الانتخابية، ولا سيما البعثة المتكاملة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة البلجيكية للتنمية "إينابيل".

16 - وعُرضت ميزانية منقحة قدرها 14,8 مليون دولار للانتخابات خلال اجتماع اللجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات المعقود في 26 تشرين الثاني/نوفمبر. وتغطي هذه الميزانية تكاليف العمليات الانتخابية التي من شأنها أن تحسّن شمولية الانتخابات، بما في ذلك تحديث الخريطة الانتخابية وقائمة الناخبين. وحتى الآن، رصدت الحكومة حوالي 2,8 مليون دولار للانتخابات المحلية من ميزانيتها لعام 2022، في حين تعهد الاتحاد الأوروبي وألمانيا بتقديم 2,9 مليون دولار و 2 مليون دولار تباعا. وحتى 1 شباط/فبراير، ظل هناك نقص يناهز 9,1 ملايين دولار. وتم تكثيف جهود تعبئة الموارد على المستوى الدولي طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

17 - وفي الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، نظّمت السلطة الوطنية للانتخابات حلقة عمل وطنية لتقييم وتحديد الدروس المستفادة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في الفترة 2021/2020، ولوضع توصيات لإرشاد التحضيرات للانتخابات المحلية. وفي إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، نظمت البعثة المتكاملة حلقات عمل في 10 مقاطعات لتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية، ضمّت 3 000 مشارك، منهم عدد من قادة المجتمعات المحلية. وبدعم من البعثة المتكاملة، يتواصل التخطيط لعملية تهدف لتفقيح الخريطة الانتخابية بدأت في 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

18 - واصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم للسلطات المحلية ولأعضاء اللجان المحلية من أجل المساعدة على النهوض بالسلام والمصالحة، مما ساهم في تهيئة بيئة مواتية لعودة المشردين إلى بعض المناطق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّرت البعثة المتكاملة 57 جلسة حوار مجتمعية بشأن عودة المشردين داخليا، والترحال الرعوي، والتعايش السلمي، استفاد منها 1 504 مشاركين من بينهم 877 امرأة.

19 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، تمت تسوية أربعة نزاعات مجتمعية سلمياً من خلال الحوار المجتمعي. وكان اثنان من تلك النزاعات متّصلين بالترحال الرعوي عبر الحدود بين رعاة فولانيين ومزارعين محليين في بيربراتي وسيبوت، بينما كان النزاعان الآخران متّصلين بتضارب المصالح السياسية والاقتصادية في منطقة رافاي.

20 - وفي أوبو بمقاطعة مبومو العليا، استأنفت لجنة التنفيذ في المقاطعة اجتماعاتها في 19 تشرين الأول/أكتوبر بمشاركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعدت توصيات بشأن التماسك الاجتماعي، وحرية التنقل، ونزع السلاح، وتنظيم منتدى بشأن تنفيذ اتفاق السلام. وفي الفترة من 17 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت البعثة المتكاملة واللجنة زيارات مشتركة إلى مبوكي للتفاعل مع "جناح غيندرو" المنشق عن الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أعاد تأكيد استعداده للمشاركة في

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وطلب الصفح من سكان أوبو على الهجوم الذي نفذته في أيار/مايو 2020.

ثالثاً - الحالة الأمنية

21 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة. وبعد انقطاع لمدة قصيرة عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، اشتدت حدة الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي في تشرين الثاني/نوفمبر، واقتربت في كثير من الأحيان باستهداف المدنيين. وواصل أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وأفراد الأمن الآخرون عملياتهم العسكرية، وقام أفراد من قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون بتجنيد مقاتلين من ميليشيات "أنتي بالاكا" انفصلوا عن الفصائل المحلية لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير للعمل بالوكالة عنهم، ولا سيما في مناطق التعدين. وردت الجماعات المسلحة بهجمات غير نمطية للحفاظ على سيطرتها على تلك المناطق. وتواصلت دون هوادة أعمال السرقة والعنف الجنسي والابتزاز وغيرها من الأعمال مثل فرض إتاوات.

22 - وحتى 1 شباط/فبراير، بلغ عدد انتهاكات الاتفاق السياسي المسجلة 396 انتهاكاً مما يعكس انخفاضاً مقارنة بعدد الانتهاكات المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق الذي بلغ 559 انتهاكاً. وكان المدنيون هدفاً لـ 290 انتهاكاً، تلتها انتهاكات تتصل بالأنشطة العسكرية غير المشروعة (55 انتهاكاً)، والقيود المفروضة على الحركة (32 انتهاكاً)، وعرقلة مؤسسات الدولة أو المنظمات الإنسانية أو الأمم المتحدة (19 انتهاكاً). ويُزعم أن قوات الدفاع الوطني والأمن ارتكبت معظم الانتهاكات المبلغ عنها (138 انتهاكاً)، مما يعكس انخفاضاً مقارنة بعدد الانتهاكات المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي بلغت 244 انتهاكاً، تليها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (83 انتهاكاً)، والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (80 انتهاكاً)، وميليشيات "أنتي بالاكا" (38 انتهاكاً)، والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (34 انتهاكاً)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (23 انتهاكاً).

23 - وفي الغرب، أدت المواجهات بين حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وأفراد قوات الدفاع الوطني و أفراد الأمن الآخرين إلى ارتكاب تجاوزات وإلى تشريد المدنيين. وظلت هذه المجموعة المسلحة نشيطة بالقرب من الحدود مع الكامبيرون في مقاطعات مامبيري - كاديي ونانا - مامبيري وأوهام - بندي. وقد اتبعت أسلوب الكر والفر، ولا سيما ضد قوات الدفاع الوطني في مقاطعة أوهام - بندي. كما ازدادت التهديدات الناجمة عن الذخائر المتفجرة؛ ففي الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 1 شباط/فبراير 2022، أُبلغ عن وقوع 15 حادثاً متصلاً بالذخائر المتفجرة في الغرب، مما أسفر عن مقتل 6 مدنيين و 4 أفراد من قوات الدفاع الوطني وفرد واحد من أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، وعن إصابة 4 من حفظة السلام و 16 فرداً من قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن.

24 - ونفذ أفراد القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن الآخرون عمليات في محيط مواقع التعدين الحرفي في مقاطعات مامبيري - كاديي ونانا - مامبيري وأوهام، وأقاموا المزيد من نقاط التفتيش. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، قيل إن أفراد الأمن الآخرين من بوسانغوا داهمو مواقع تعدين موجودة بالقرب من كوكي ونانا باكاسا ونانغا بونغيل في مقاطعة أوهام، وقد قُتل خلال تلك المداهمات 10 مدنيين. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات في ثلاث مناسبات على الأقل بين مقاتلي حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار والقوات

المسلحة الوطنية وأفراد أمن آخرين، وقعت في شهر كانون الثاني/يناير، من بينها اشتباكات داخل مناطق التعدين. وحال أفراد القوات المسلحة الوطنية وأفراد أمن آخرين دون وصول قوة البعثة المتكاملة إلى تلك المناطق بذريعة أن تلك المواقع ملك للخواص.

25 - وعزز أفراد القوات المسلحة الوطنية وأفراد أمن آخرين عملياتهم على طول الحدود مع تشاد والكاميرون. وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، دمرت هذه الأخيرة جسرا في بيكاي، بمقاطعة أوهام - بندي، لمنع تحركات محتملة لأفراد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير من تشاد. وقام أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرون باستغلال مدنيين لحفر خنادق على طول الحدود في نغاونداي لنفس الغرض. ومع ذلك، واصلت عناصر من حركة العودة عبور الحدود إلى الكاميرون للتموين وإعادة تنظيم صفوفها.

26 - وفي الوسط، ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر، زُعم أن أفرادا من قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرين في مقاطعتي كوتو السفلى وأواكا جندوا مقاتلين سابقين من ميليشيات "أنتي بالاك" لمحاربة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شن أفراد من قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون هجوما على الوحدة.

27 - وتدهور الوضع الأمني بشكل خاص بعد انسحاب الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من الاتفاق السياسي في 29 تشرين الثاني/نوفمبر. وانقسمت الوحدة فيما بعد إلى مجموعات أصغر حجما هاجمت، خلال الفترة من 1 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية لاستعادة السيطرة على المناطق المهمة اقتصاديا في مقاطعات كوتو السفلى وأواكا ونا غريبيزي.

28 - وفي الفترة الممتدة من 24 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 15 كانون الأول/ديسمبر في قرية بويو بمقاطعة أواكا، زُعم أن 51 مدنيا و 7 جنود من جمهورية أفريقيا الوسطى و 4 من أفراد الأمن الآخرين قُتلوا خلال عمليات استهدفت عناصر من الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الفترة بين 31 كانون الأول/ديسمبر و 4 كانون الثاني/يناير، نفذت الوحدة غارات لأغراض النهب استهدفت القرى وطرق الإمداد الموجودة حول منطقتي ألينداو ومبريس، مما أدى إلى تشريد السكان.

29 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، قام مقاتلون تابعون للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وللوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، زُعم أنهم كانوا تحت قيادة محمد سالييت بمداهمة قرية نزاكو بمقاطعة ميبومو، عقب انسحاب أفراد الأمن الآخرين في 9 كانون الأول/ديسمبر. وقُتل خمسة مدنيين يُشتبه في تعاونهم مع أفراد الأمن الآخرين. واحتل المقاتلون مجددا المواقع ونقاط التفتيش التي أخلتها القوات المسلحة الوطنية وحلفاؤها، وقاموا بابتزاز المدنيين وبارتكاب أعمال عنف جنسي، كما تسببوا في تشريد المدنيين.

30 - وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، سلم 110 مقاتلين تابعين للوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم للقوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن في بلدة ألينداو، بمقاطعة كوتو السفلى. وفي 7 كانون الثاني/يناير، استسلم عشرة مقاتلين إضافيين تابعين للوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر، استأنفت البعثة المتكاملة دورياتها المشتركة مع القوات المسلحة الوطنية في بلدة مبريس بمقاطعة نانا غريبيزي، علما أن هذه الدوريات قد انقطعت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021.

31 - وفي الشرق، ظلت الحالة الأمنية هشة وواصلت منحائها السلبي. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، هاجم مقاتلون زُعم أنهم ينتمون للوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى نقطة تفتيش تابعة لقوات الدفاع الوطني في بلدة برياء، بمقاطعة كوتو العليا، مما أسفر عن إصابة اثنين من المدنيين.

32 - وفي مقاطعة فاكاجا، وردت بلاغات عن وجود مهزبين تشاديين وسودانيين يستغلون مواقع التعدين الموجودة بالقرب من محور تيرينغولو - غورديل - سيكيكيدي، مما قد يؤدي إلى تأجيج التوترات العرقية. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، زُعم أن أفراداً من ميليشيا المسيرية السودانية يُعتقد أنهم ينتسبون للجبهة الشعبية لهضة أفريقيا الوسطى دخلوا إلى قريتي أمدافوك وتيسي - فونغورو لابتزاز الأموال من المدنيين. وبين 3 و 5 كانون الأول/ديسمبر، نفذ مقاتلون تابعون لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير/الجبهة، بقيادة محمد ساليث، هجمات استهدفت قريتي غورندو وإيرامو، بمقاطعة كوتو العليا، مما أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين وعن تشريد عدد من المدنيين مؤقتاً.

33 - وفي بلدة برياء، بمقاطعة كوتو العليا، تكررت بلاغات أن أفراداً من القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن الآخرين احتجزوا وتسفوا ما لا يقل عن 16 مقاتلاً نزع سلاحهم وسُرحوا، من بينهم مقاتلون من مجموعات منها الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، وكذلك من المستفيدين من الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. وفي الفترة من 16 إلى 18 كانون الثاني/يناير، نفذ أفراد القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن الآخرون عملية استهدفت مقاتلين يُزعم أنهم تابعون للوحدة على محور برياء - أيغاندو، بمقاطعة كوتو العليا، مما أسفر عن وفاة 17 مدنياً وعن تشريد آخرين.

34 - وكانت الحالة الأمنية في بانغي هادئة نسبياً، ولكن لا يمكن التنبؤ باتجاهها. ورغم حظر التجول، ظل معدل الأنشطة الإجرامية مرتفعاً، ولكنه سجل انخفاضاً طفيفاً حيث بلغ عدد الحوادث الإجرامية 2 775 حادثاً مقارنة بـ 3 102 حادث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونتج انعدام الأمن أيضاً عن الاستخدام غير الملائم أو المفرط للأسلحة من جانب قوات الدفاع والأمن الوطنية وعناصر مجهولة الهوية. ويزعم أن قوات الدفاع الوطني أطلقت أعيرة نارية في الهواء ليلية رأس السنة، مما أسفر عن مقتل طفل واحد وإصابة 26 مدنياً. وأسفرت عملية قادها الدرك في حي PK5 في بانغي عن وفاة شخص واحد، بينما تم إحراق مركز شرطة. وواصلت قوات الدفاع والأمن الوطنية عمليات تفتيش المنازل في بانغي.

رابعاً - العمل على الصعيد الإقليمي

35 - في 27 كانون الأول/ديسمبر، استقبل الرئيس تواديرا وفداً بقيادة داود بابا إبراهيم، وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدماء وضحايا الحرب في تشاد. وقيل إن المناقشات ركزت على تنفيذ نتائج الاجتماع الأخير للجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ولا سيما فتح الحدود لتسهيل حرية تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدين العضوين في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

36 - وفي برازافيل في 19 كانون الثاني/يناير، شارك الرئيس تواديرا في المؤتمر العشرين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وخلال المؤتمر، دعا دينيس ساسو نغيسو، رئيس الجماعة الاقتصادية ورئيس الكونغو، حكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى تسوية أية توترات على

حدودهما المشتركة بالوسائل السلمية. وعقب المؤتمر، تولى فيليكس تشيسيكيدى، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، رسميًا منصب رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

خامسا - الحالة الإنسانية

37 - استمر تدهور الحالة الإنسانية حيث أصبح 63 في المائة من السكان، أو 3,1 ملايين من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، من بينهم الناجون من العنف الجنسي والجسدي، والمسنون، والأشخاص ذوي الإعاقة، بحاجة للحماية والمساعدة الإنسانية، وهو أعلى مستوى يُسجَل منذ خمس سنوات. واستمرت أعمال العنف في تشريد المدنيين؛ وقد تضرر منها ربع السكان (حيث بلغ عدد المشردين داخليا 692 000 شخص، ولجأ أكثر من 736 000 شخص إلى البلدان المجاورة) حتى 1 شباط/فبراير.

38 - وساهمت تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وأعمال العنف المسلح والركود الاقتصادي في خلق حالة إنسانية مزرية. وكشفت البيانات المأخوذة من تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام 2021 الذي أُجري في أيلول/سبتمبر أن ثلث المجبيين كانوا يشعرون بالقلق على سلامة أفراد أسرهم المعيشية. وكشفت تقييمات الأمن الغذائي التي أنجزها في تشرين الأول/أكتوبر برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والشركاء عن تدهور حاد في الأمن الغذائي وعن انخفاض في الإنتاج المحلي للأغذية بنسبة 40 في المائة.

39 - واستمر أفراد الجماعات المسلحة وأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية وأفراد الأمن الآخرون في استهداف العاملين في المجال الإنساني. وانخفض عدد الحوادث الأمنية المسجلة التي استهدفت العاملين في المجال الإنساني من 424 حادثا في عام 2020 إلى 396 حادثا في عام 2021، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تقييد وصول وتحركات العاملين في المجال الإنساني في وسط البلد وغربه نتيجة للاشتباكات والأخطار الناجمة عن الأجهزة المتفجرة. وفي عام 2021، قُتل 3 عاملين في المجال الإنساني وجرح 28 آخرون أثناء أداء مهامهم. ومثلت عمليات السطو والسرقة والاختطاف 52 في المائة من الحوادث المسجلة، في حين كانت نسبة 36 في المائة من الحوادث متصلة بعرقلة تقديم المساعدة الإنسانية.

40 - وحتى 1 شباط/فبراير، حُشدت نسبة 11,6 في المائة من مبلغ قدره 461,3 مليون دولار لازم لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى 2 مليون شخص وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، مما ترك نقصا في التمويل قدره 408,1 ملايين دولار. وقدمت أوساط المساعدة الإنسانية مساعدات وخدمات متعددة القطاعات إلى 1,8 مليون شخص.

41 - وحتى 24 كانون الثاني/يناير، ثبتت إصابة 13 919 شخصا من حوالي 82 062 شخصا خضعوا لاختبار للكشف عن الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، توفي منهم 110 أشخاص وفقاً للبيانات التي قدمتها السلطات الوطنية. ولم تعكس الأرقام الرسمية تماماً أثر الجائحة بسبب محدودية إمكانية إجراء الاختبار. وحتى 24 كانون الثاني/يناير، تم تطعيم 603 696 فردا من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى (12 في المائة من السكان) ضد الفيروس باستخدام جرعات تم توفيرها من خلال مبادرة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي واتفاقات ثنائية.

سادسا - حماية المدنيين

42 - تمت مواجهة صعوبات بشكل خاص لتوفير الحماية في مقاطعات كوتو العليا وانا غريبيزي وأواكا بسبب استمرار المواجهات بين القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن الآخرين، من جهة، وأفراد الجماعات المسلحة، من جهة أخرى. وتم استهداف الأقليات، ولا سيما الفولانيون والمسلمون. وازدادت الحوادث منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر في مقاطعتي أوهام وأوهم - بندي بسبب ازدياد ممرات الترحال الرعوي، وقد تزامنت تلك الزيادة مع بداية موسم الترحال الرعوي.

43 - وقد عدلت البعثة المتكاملة آلياتها للإنذار المبكر وقامت بتوسيع نطاق شبكات الإنذار المحلية وخطط الحماية المجتمعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئت 13 شبكة إنذار محلية إضافية. وكانت 78 من تلك الشبكات نشيطة حتى 1 شباط/فبراير. وقامت البعثة بتدريب 3 945 عضوا في شبكات الإنذار المحلية، من بينهم 1 203 نساء.

44 - ولتلبية متطلبات حماية المدنيين من التهديدات، قامت البعثة بتكثيف دورياتها وتعديل حضورها في مناطق الاضطراب الرئيسية. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، وعقب وصول مقاتلي الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى قرية بويو، بمقاطعة أواكا، عززت البعثة المتكاملة وجودها وطردت نحو 300 مقاتل من مقاتلي الوحدة الذين احتلوا منازل مدنيين، ميسرةً بذلك عودة المدنيين. وحافظت البعثة المتكاملة على وجود قوي في المنطقة لحماية المدنيين من عناصر الوحدة المتبقين.

45 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022، عززت البعثة المتكاملة قاعدة عملياتها المؤقتة الموجودة في بلدة إبيي ونفذت أنشطة عملياتية في مناطق إبيي وبامبابري وألينداو بهدف الحد من تحركات الجماعات المسلحة وحماية المدنيين.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسطة سلطة الدولة

46 - حتى 1 شباط/فبراير، كان 122 من أصل 173 مسؤولاً محلياً (71 في المائة) (محافظون ونواب محافظين وأمناء عامون للمقاطعات وللمقاطعات الفرعية) موجودين خارج بانغي، مما يعكس انخفاضاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق قيل إنه يعزى إلى انعدام الأمن والمشاكل الصحية والالتزامات الأسرية. وفي إطار مبادرة تهدف لتحديث الإدارة العامة الوطنية، قدمت البعثة المتكاملة الدعم لبناء القدرات المهنية لما مجموعه 40 فرداً من موظفي الخدمة المدنية، من بينهم 21 امرأة.

إصلاح قطاع الأمن

47 - في إطار الجهود الرامية إلى توطيد قطاع الأمن من خلال تعزيز الحوكمة والرقابة الديمقراطية، وبدعم من البعثة المتكاملة، أجرت السلطات الوطنية في 19 و 20 تشرين الأول/أكتوبر مشاورات مع أطراف من بينها الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني، وأعضاء الجمعية الوطنية والحكومة، من أجل وضع إجراءات وطنية للتحقق من سجلات الأفراد في المؤسسات الأمنية مع مراعاة إدارة الموارد البشرية والتدابير التأديبية والشفافية أثناء الاستقدام والترقية.

48 - وفي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن الوطني، نظمت السلطات الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، مائدة مستديرة بشأن نهج الأمن البشري، ضمّت أطرافاً من بينها الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني وأعضاء الجمعية الوطنية والحكومة والمجتمع المدني. وأفضى هذا الحدث إلى تقديم مقترحات لتتقيح سياسة الأمن الوطني لعام 2016، بما في ذلك للتأكيد على الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن.

القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية

49 - حتى 10 كانون الثاني/يناير، نُشر في جميع أنحاء البلاد 6 528 فرداً من أفراد قوات الأمن الداخلي، من بينهم 3 225 ضابط شرطة (منهم 821 امرأة) و 3 303 أفراد من الدرك (منهم 525 امرأة). وقدمت البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعمَ لتدريب 1 772 فرداً من أفراد الشرطة والدرك (476 امرأة) على القيام بمهام متنوعة من بينها الخبرة المجتمعية والمهام المتصلة بالسلوك والانضباط.

50 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري عن تعليق تدريب القوات المسلحة الوطنية مؤقتاً. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم المشورة الاستراتيجية ومواد تثقيفية للقوات المسلحة.

51 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة المتكاملة 22 زيارة مع السلطات الوطنية لضمان الجودة في مرافق تخزين الأسلحة والذخائر التابعة لقوات الدفاع الوطني في بانغي. وكشفت الزيارات عن نقص في عدد الأفراد المدربين في مخازن الأسلحة بسبب ارتفاع معدل تناوب الأفراد.

52 - وحتى 1 شباط/فبراير، نظّمت البعثة دورات تدريبية للتوعية بالذخائر المتفجرة لفائدة 317 فرداً (75 امرأة) من أفراد الأمم المتحدة وأوساط المساعدة الإنسانية، وفائدة 6 388 شخصاً، من بينهم 1 167 امرأة و 4 543 طفلاً، في بلدات باورو وبوالي وبوسيميلي وبوار.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

53 - خلال الفترة الممتدة من 4 تشرين الأول/أكتوبر إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر، وبدعم من البعثة المتكاملة، قامت الحكومة بنزع سلاح وتسريح 441 مقاتلاً (من بينهم خمس نساء) في مقاطعات كوتو العليا (332) وأوهام (103) وأومبيل - مبوكو (6) تابعين للجهة الشعبية لهضبة أفريقيا الوسطى، وميليشيات "أنتي بالাকা" (فصيل موكوم)، والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، والثورة والعدالة - فصيل سايو. وإجمالاً، جُمعت 362 قطعة سلاح حربي، و 10 175 طلقة ذخيرة، و 100 قنبلة يدوية ومتفجرات أخرى. وفي نهاية العملية التي نُفذت في ماركوندا بمقاطعة أوهام، وقّع القائد المحلي لجماعة الثورة والعدالة - فصيل سايو على تعهد يقرّ فيه بتفكيك الجماعة المسلحة في المنطقة. ولأول مرة، شارك واحد وأربعون مقاتلاً منشقاً عن الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى طوعاً في البرنامج الوطني منذ إنطلاقه في كانون الأول/ديسمبر 2018.

54 - واستمرت برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في بانغي وبانغاسو وبواسانغوا وبوار وبريا وكاغا - باندورو، وكذلك في الموقعين الجديدين في بيراو ونديلي حيث أُطلقت البرامج تباعاً في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وحتى 1 شباط/فبراير، بلغ مجموع المستفيدين من البرامج

المسجلين 5 298 مستقيدا (من بينهم 2 248 امرأة) على الصعيد الوطني. وفي بانغي، تم تنظيم دورات تدريب مهني للدفعة الأولى من المستفيدين البالغ عددهم 1 302 مستفيد في 10 مراكز تدريب.

العدالة وسيادة القانون

55 - حتى 1 شباط/فبراير، أصبحت نسبة 80 في المائة من مجموع محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف عاملة، مقارنة بنسبة 72 في المائة المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

56 - وفي الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، سلّمت البعثة المتكاملة إلى السلطات الوطنية في بانغي 18 شخصا أُلقي القبض عليهم في وقت سابق، بما في ذلك في إطار التدابير المؤقتة العاجلة التي اتخذتها البعثة. وظل ما مجموعه 26 تحقياً في هجمات شُنت ضد حفظة السلام جارية؛ وقد اختتمت تحقيقات وأصبحا جاهزين للمحاكمة. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم إلى مشاريع تهدف لإعادة الإدماج الاجتماعي في سبعة سجون لبناء مهارات السجناء والمساعدة على إعادة إدماجهم في نهاية المطاف وتفاذي العودة إلى الإجرام.

57 - وحتى 1 شباط/فبراير، كان نحو 77 في المائة من موظفي السجون المدنية الوطنية يشغلون وظائفهم في 11 سجنا من السجون العاملة في جميع أنحاء البلد؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر، أوفد 150 متدرباً في السجون المدنية إلى 8 سجون في إطار تدريباتهم. وشرعت الحكومة في إدماج 146 من موظفي السجون المدنية المعيّنين حديثاً في هذه الخدمة العامة، وقد أوفد 45 موظفا منهم إلى بانغي.

58 - وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أوفد قاضيان دوليان جديان من قضاة دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الخاصة إلى بانغي. وفتح مكتب المدعي الخاص سبعة تحقيقات أولية، وواصل القضاة التحقيق في تسع قضايا. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، عقدت الدائرة التمهيدية للمحكمة أول جلسة علنية لها في قضية الهجوم على قريتي كوندجولي وليمونا، بمقاطعة أوهام - بندي، الذي يُزعم أن أعضاء في حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار نفذوه في أيار/مايو 2019.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

59 - في الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، وثّقت البعثة المتكاملة وقوع 413 حادثاً من الحوادث المؤكدة التي تنطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والتي أضرت بـ 990 ضحية من بينهم 125 امرأة و 102 فتى و 82 فتاة، وتسببت في وفاة 229 مدنيا بسبب النزاع. ويعكس ذلك انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0,03 في المائة في عدد الحوادث غير أنه تم تسجيل زيادة بنسبة 5,5 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

60 - وقد شملت الحوادث الرئيسية المسجلة مقتل ما لا يقل عن 29 مدنيا في 5 تشرين الأول/أكتوبر في قرية ماتشيكا بمقاطعة أوكا على أيدي جناة مجهولي الهوية؛ ومقتل ما لا يقل عن 31 مدنيا في 29 تشرين الثاني/نوفمبر في قرية كايبا بمقاطعة أوهام - بندي، على أيدي مقاتلين من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار؛ ومقتل ما لا يقل عن 51 مدنيا، من بينهم 7 أطفال، في 6 كانون الأول/ديسمبر في قرية بويو والقرى المحيطة بها، بمقاطعة أوكا، على أيدي مقاتلين من ميليشيات "أنتي بالاك".

61 - ويُزعم أن الجماعات المسلحة ارتكبت نسبة 57,4 في المائة من تجاوزات حقوق الإنسان الموثقة، والتي شملت قتل واغتصاب المدنيين. وكانت ضالعة في 237 حادثاً تضررت منها 532 ضحية. ومن أصل حوادث انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة البالغ عددها 413 حادثاً، يُزعم أن أفراداً من قوات الدفاع والأمن الوطنية ومن أفراد الأمن الآخرين مسؤولون عن 175 حادثاً تضررت منها 430 ضحية، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 24,9 في المائة و 17 في المائة في عدد الضحايا، على التوالي، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

62 - وقد أثرت الاعتقالات التي تستهدف شخصيات محددة وحالات سوء المعاملة بشكل أكبر على الفئات الضعيفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة المتكاملة ما لا يقل عن 23 حادثاً اعتقال تعسفي، تضررت منها 160 ضحية، معظمهم من الفولانيين والمسلمين. وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، خلال عملية نفذها أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية وأفراد الأمن الآخرون في بلدة بريا، بمقاطعة كوتو العليا، تعرّض ما لا يقل عن 58 شخصاً للاحتجاز التعسفي كان 36 منهم من طائفة الفولاني. كما أُلقي القبض على أربعة من المقاتلين السابقين في الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، الذين انضموا إلى عملية نزع السلاح الطوعي التي تقودها الحكومة، وزُعم أنهم تعرّضوا لسوء المعاملة.

63 - وأثناء تفاعلات البعثة المتكاملة مع السلطات الوطنية، بما في ذلك في إطار منتدى وزارة العدل لتبادل المعلومات بشأن حقوق الإنسان، سلّطت البعثة الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الوطنية. وطلبت الوزارة دعم البعثة المتكاملة في كانون الأول/ديسمبر 2021 لوضع سياستها الوطنية لحقوق الإنسان لكي تقيّم الحكومة السياسات العامة باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان.

64 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير، أعادت البعثة النظر في تعليق الدعم المقدم إلى المكتب المركزي لقمع جرائم قطع الطرق، وأوصت باستئناف الدعم بشكل محدود من خلال الاشتراك في موقع واحد في محاولة لردع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان. وتواصلت البعثة المتكاملة النظر في الاستئناف التدريجي للدعم اللوجستي المقدم إلى القوات المسلحة الوطنية.

العدالة الانتقالية

65 - في الفترة من 5 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر، نظّمت لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة معتكفاً أنهت خلاله صياغة نظامها الداخلي.

66 - ونظّمت البعثة أربع حلقات عمل ضمت 250 امرأة وشاباً وشابة ومنظمات لحقوق الإنسان في بلدات بانغاسو وبيرو ونديلي وسيبوت لمناقشة احتياجات المرأة ولدعم مشاركتها في آليات العدالة الانتقالية. وقد أعد المشاركون في حلقة العمل خطة اتصال لمواصلة جهود التوعية المتصلة بمشاركة المرأة في الانتخابات المحلية، والحوكمة المحلية، وآليات العدالة الانتقالية في أنحاء أخرى من البلد.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

67 - في الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، تلقت البعثة المتكاملة ادعاءات بارتكاب 162 حادثة عنف جنسي متصل بالنزاع، معظمها حالات اغتصاب، استهدفت 190 ضحية (114 امرأة و 76 فتاة). وتم التحقق من 118 حادثة من هذه الحوادث، ولكن آثار انعدام الأمن وتعذر

الوصول إلى المواقع عقبات أمام إجراء تحقيقات في جميع الحوادث المبلّغ عنها. ويُزعم أن أفراد الجماعات المسلحة مسؤولون عن 137 حادثاً، بينما نُسبت 10 حوادث إلى قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي، ونُسبت 7 حوادث إلى أفراد الأمن الآخرين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتحت السلطات الوطنية تحقيقاً في ادعاءات بانتشار أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع على نطاق واسع في مقاطعة باكوما الفرعية ومقاطعة ميمبو، أثناء فترة احتلالهما من قِبَل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير/الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بين كانون الأول/ديسمبر 2020 ونيسان/أبريل 2021.

68 - وبالتعاون مع البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظّم فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع دورة تدريبية استفاد منها 15 قاضياً في بانغي على أساليب المقاضاة والتحقيق في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي تُعتبر من الجرائم بموجب القانون الدولي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أحالت البعثة المتكاملة 29 ضحية إلى الدوائر المتاحة في بانغي.

الأطفال والنزاع المسلح

69 - في الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 1 شباط/فبراير 2022، تحققت فرقة العمل الوطنية للرصد والإبلاغ من 429 انتهاكاً جسيماً مرتكباً ضد 266 طفلاً (141 فتاة و 125 فتى). ونُسبت الانتهاكات إلى الجماعات المسلحة (346)، وقوات الدفاع الوطني (30)، وأفراد الأمن الآخرين (10 أفراد)، وقوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرين المنشورين بشكل مشترك (20)، وأفراد مسلحين مجهولي الهوية (15)، والذخائر المتفجرة والرصاص الطائش (8). وشملت الانتهاكات الجسيمة تجنيد الأطفال واستخدامهم (149)، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (126)، والقتل والتشويه (47)، والاختطاف (80)، والاعتداءات على المدارس (6)، والاعتداءات على المستشفيات (4)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (17). واحتلت أطراف النزاع ثمانية مدارس لأغراض عسكرية.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

70 - في تشرين الثاني/نوفمبر، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته المتصلة بالنمو الاقتصادي لعام 2021 من 1 إلى 1 في المائة بسبب إعادة فتح الممر التجاري بين بانغي والكاميرون، مما أتاح انتعاش النشاط الاقتصادي بسرعة أكبر مما كان متوقعا وخفّف من الضغوط التضخّمية التي لوحظت في وقت سابق من العام. ويُتوقع أن يؤدي استمرار الانتعاش الاقتصادي في عام 2022 إلى بلوغ معدل النمو نسبة 4 في المائة. وكان يُتوقع أن يتباطأ معدل التضخم تدريجياً إلى 3,5 في المائة بحلول نهاية عام 2021 وإلى أقل من 3 في المائة في عام 2022. وكان يُتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 10,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مقارنة بنسبة 8,5 في المائة في عام 2020، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض التحويلات الرسمية بنسبة 5 في المائة الناتج عن إرجاء الشركاء الدوليين دعمهم للميزانية.

71 - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل التخفيف من تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية الذي يعزى إلى حد كبير إلى العجز الهيكلي في الحسابات، بما في ذلك لتغطية تحويلات نقدية قدرها 9 ملايين دولار لما مجموعه 500 000 من الأشخاص لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

72 - حتى 1 شباط/فبراير، كان قوام العنصر العسكري التابع للبعثة المتكاملة المنشور يبلغ 11 718 فردا (6,63 في المائة منهم نساء)، من أصل القوام المأذون به البالغ 14 400 فرد، من بينهم 381 من ضباط الأركان (منهم 91 امرأة) و 129 مراقبا عسكريا (منهم 37 امرأة).

73 - وحتى 1 شباط/فبراير، وعملا بقرار مجلس الأمن 2566 (2021)، نُشر 531 فردا من أصل القوام الإضافي المأذون به من العسكريين البالغ 2 750 فردا، ويشمل هذا العدد تحديدا: (أ) فرقة متقدمة (300 فرد) تابعة لكتيبة مشاة؛ (ب) وفرقة متقدمة تابعة لإحدى فرق الرد السريع (23 فردا)؛ (ج) و 50 فردا من القوات الخاصة؛ (د) و 78 فردا من الوحدات الهندسية؛ (هـ) و 15 فردا من أفراد الشرطة العسكرية؛ (و) و 65 فردا من ضباط الأركان.

74 - ويتواصل التخطيط والتحضير من أجل إكمال التعزيزات، بما يشمل تحديدا: (أ) ما تبقى من كتيبة المشاة (450 فردا) لتأمين طريق الإمداد الرئيسي؛ (ب) وأربع فرق للرد السريع (540 فردا) وما تبقى من أفراد قوة الرد السريع (157 فردا) في بانغي وبانغاسو وبوار ونديلي؛ (ج) وسرية مشاة إضافية (150 فردا) في كارنو، وكتيبة مشاة خفيفة في مبيكي (450 فردا)؛ (د) وقدرات هندسية إضافية (250 فردا)؛ (هـ) وقدرات طبية (وحدة طبية من المستوى الثاني) (32 فردا)؛ (و) وأفراد من الشرطة العسكرية (34 فردا)، (ز) و 35 فردا من ضباط الأركان.

75 - وتتواصل عملية تعزيز القدرة على شن ضربات جو - أرض. أما عملية الشراء الهادفة لاستبدال المنظومات الجوية بدون طيار فهي جارية حاليا.

عنصر الشرطة

76 - حتى 1 شباط/فبراير، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة المتكاملة 2 387 فردا (12,72 في المائة منهم نساء)، من مجموع القوام المأذون به البالغ 3 020 فردا، بما يشمل 513 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (منهم 111 امرأة) و 1 874 فردا (منهم 193 امرأة) في 11 وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة ووحدة واحدة لدعم الحماية.

77 - وعملا بالقرار 2566 (2021)، نُشر ما مجموعه 343 فردا من أصل القوام الإضافي المأذون به من أفراد الشرطة البالغ 940 فردا، ويشمل هذا العدد تحديدا: (أ) 200 فرد إضافي لخمس وحدات من وحدات الشرطة المشكّلة تم نشرهم في بامباري وبربراتي وبوار وبريا وكاغا باندورو؛ (ب) و 143 فردا من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات والمنتشرين في كل أنحاء البلد. وسُوفد أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات المتبقون الذين يبلغ عددهم 57 فردا من أصل القوام المأذون به البالغ 200 فرد إلى باتانغافو ومبيكي وموبايب ونولا وسيبوت بمجرد الانتهاء من تقديم الدعم اللوجستي. وستواصل التحضيرات لنشر وحدات الشرطة المشكّلة الجديدة التي تضم كل واحدة منها 180 فردا في بانغاسو وباتانغافو ونديلي خلال الأشهر الستة المقبلة.

الموظفون المدنيون

78 - حتى 1 شباط/فبراير، كانت البعثة المتكاملة تضم 1 483 موظفا مدنيا يعملون فيها (26 في المائة منهم نساء)، من بينهم 267 من متطوعي الأمم المتحدة و 99 من موظفي المؤسسات الإصلاحية المقدمين من الحكومات. ويمثل ذلك 90 في المائة من الوظائف المعتمدة البالغ عددها 1 648 وظيفة.

اتفاق مركز القوات

79 - في الفترة الممتدة من 2 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، سجلت البعثة المتكاملة 17 انتهاكا لاتفاق مركز القوات المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة، تورط فيها أفراد من قوات الدفاع الوطني ومن أفراد الأمن الآخرين. وشملت الخروقات عرقلة حرية تنقل دوريات البعثة المتكاملة، وتهديد أفراد الأمم المتحدة. واعترض أفراد القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن الآخرون سبيل الدوريات والقوافل التابعة لقوة البعثة المتكاملة في 10 مناسبات.

80 - وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق أفراد من الحرس الرئاسي النار على حافلة تحمل شعار الأمم المتحدة كانت تنقل أفرادا غير مسلحين تم نشرهم حديثا للالتحاق وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة المتكاملة؛ وأصيب 10 ضباط من جراء الطلقات النارية، وكانت إصابة أحدهم بالغة الخطورة وتم إجلاؤهم طبييا من البلد. وأسفر الحادث أيضا عن وفاة طفل من جمهورية أفريقيا الوسطى.

81 - واستمرت حملات التضليل الإعلامي التي تستهدف الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي والمعارضة السياسية والمجتمع المدني، وذلك أساسا باستخدام منصات خاصة بالحزب الحاكم وأفراد مقرّبين منه. وتفاعلت البعثة المتكاملة بانتظام مع السلطات الوطنية لاتخاذ إجراءات ضد الانتهاكات والحملات التي تعرقل تنفيذ ولاية البعثة. وقد سجّلت حوادث التضليل الإعلامي وانتهاكات اتفاق مركز القوات انخفاضا طفيفا في شهر كانون الثاني/يناير 2022.

سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

82 - في الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، سُجّل 142 حادثا أمنيا أصيب فيها أفراد من الأمم المتحدة. وقد تضمنت الحوادث هجمات مباشرة، وهجمات غير مباشرة خلّفت أضرارا جانبية وشملت تهديدات، وأعمالا إجرامية، ومظاهرات عنيفة، وحوادث مرور. وتوفي اثنان من الأفراد بسبب المرض وأصيب 19 آخرون (6 في حوادث ألغام، و 10 في هجوم مسلح، و 3 في حوادث مرور). وأبلغ عن وقوع ستة هجمات مسلحة وثلاثة اعتداءات بدنية استهدفت أفراد الأمم المتحدة، و 48 حادث مرور. وتم إجلاء عشرة أفراد. واحتجز الدرك اثنين من الأفراد في نديلي، بمقاطعة بانغوي بانغوران، واستجوبت قوات الأمن الداخلي 13 فردا، وفتشت قوات الدفاع والأمن الوطنية أربعة من أماكن إقامة الأفراد. وتم تنظيم سبع مظاهرات ضد الأمم المتحدة. وفرضت البعثة المتكاملة قيودا على أفرادها في بعض المواقع بسبب تزايد المخاطر الأمنية. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، في بامباري بمقاطعة أوكا، أطلقت القوات المسلحة الوطنية النار على طائرة بدون طيار تابعة للبعثة المتكاملة مما أدى إلى سقوطها داخل قاعدة البعثة. ولم ترد أنباء عن سقوط ضحايا.

83 - وحتى 1 شباط/فبراير، قدمت الأمم المتحدة 22 182 جرعة من اللقاحات المضادة لكوفيد-19 لأفراد الأمم المتحدة والأفراد المؤهلين العاملين في المنظمات غير الحكومية. وحتى 31 كانون الثاني/يناير، استلمت البعثة المتكاملة ما مجموعه 8 120 جرعة من اللقاح من أجل حملة التطعيم الجديدة التي بدأت في 2 شباط/فبراير. وشهد عدد الحالات النشطة زيادة كبيرة في كانون الأول/ديسمبر حتى كانون الثاني/يناير، ولكن انخفض هذا العدد بحلول نهاية شهر كانون الثاني/يناير بفضل التدابير الوقائية. وحتى 1 شباط/فبراير، تم تسجيل 1 451 حالة إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في صفوف أفراد الأمم المتحدة، من بينها 72 حالة نشطة، و 1 359 حالة شفاء، و 11 حالة وفاة.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

84 - في الفترة الممتدة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أُبلغ عن تسعة ادعاءات بارتكاب أعمال استغلال وانتهاك جنسيين تورط فيها 71 فردا من الأفراد العسكريين من خمسة بلدان مساهمة بقوات، من بينهم 65 فردا من حفظة السلام الذين سبق نشرهم من بلد مساهم بقوات. ومن الادعاءات التسعة، كان ادعاء يتصل بحادث زُعم أنه وقع في الفترة من 2017 إلى 2018، وثلاثة ادعاءات في عام 2019، واثنان في عام 2020، وثلاثة في عام 2021. وأحالت البعثة 58 ضحية (17 طفلا) إلى الشركاء في المجال الإنساني لتزويدهم بالمساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية والحماية المناسبة. وإضافة إلى ذلك، يجري التحقيق في 16 ادعاء بارتكاب أنواع أخرى من سوء السلوك الجسيم أُنهم فيها أفراد تابعون للبعثة المتكاملة.

85 - وبما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2272 (2016)، أعيدت وحدة عسكرية إلى الوطن في أيلول/سبتمبر 2021. ولأن البعثة المتكاملة تترك ضرورة منع وقوع أنماط من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق واسع، أجرت البعثة، بالاشتراك مع الجهات المعنية، استعراضا استراتيجيا بغية تغيير طريقة إدارتها لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتحويلها إلى نهج أكثر تكاملا واستباقية ولا مركزية. وسيتم هذا النهج من الكشف المبكر عن المخاطر في مناطق محددة والإبلاغ عنها وإدارتها ومن بناء قدرات الشركاء والمجتمعات المحلية. وتتخذ البعثة المتكاملة تدابير وقائية، تشمل ممارسة رقابة أوثق على الوحدات التي يحمل أفرادها جنسية واحدة والمنشورة في مواقع نائية وإدخال تحسينات على المرافق والمعسكرات، وذلك لدعم رفاه أفراد الأمم المتحدة.

86 - وواصلت البعثة المتكاملة اتباع نهجها الذي يركز على الضحايا وذلك بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وقامت بتعزيز عمليات الإدماج من أجل تحسين تنسيق المساعدات المقدمة إلى الضحايا، بما في ذلك بتعيين موظفة كبيرة معنية بحقوق الضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتم تعزيز متابعة المساعدات المقدمة إلى الضحايا من خلال زيادة جهود الدعوة الموجهة إلى مختلف الجهات الفاعلة من أجل تحسين المساعدة والدعم. وحصل مشروع لفائدة الضحايا في ألينداو وبومبولو وموباوي على موافقة الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين بهدف تقديم الدعم إلى منظمة غير حكومية دولية تقيم شراكة مع وكالات الأمم المتحدة. وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ تدابير وقائية من خلال تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك بإيفاد بعثات ميدانية إلى بامباري وبوسانغوا. كما قامت البعثة بتوطيد ترتيباتها مع الشركاء المحليين لتقديم المساعدة القانونية في دعاوى إثبات الأبوة واستحقاق نفقة الأطفال، واستخراج شهادات الميلاد، وتوفير الرعاية الفورية والدعم مدى الحياة للضحايا.

87 - ومن 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة المتكاملة والمقر حلقة عمل بشأن المنع والتنفيذ وتقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، عقب استعراض أجري في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لتقييم العوامل المساهمة في العدد الكبير من الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي أدت إلى إعادة الوحدة إلى الوطن. وبالتشاور مع البعثة المتكاملة، وضعت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة عمليات السلام توصيات تهدف إلى تعزيز الولاية الرئيسية والتزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، بما في ذلك لتعزيز إدارة المخاطر على أساس نهج متكامل. وستقوم البعثة أيضا بتحديث استراتيجيتها لمعالجة الثغرات والتحديات التي تم تحديدها.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

88 - واصلت البعثة المتكاملة تحسين ممارساتها البيئية والسعي إلى الحد من بصمتها البيئية. ويتواصل تقييم المخاطر المتصلة بمياه الصرف في جميع قواعد العمليات؛ واستمرت عملية إصلاح مدفن النفايات في كولونغو؛ وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، استلمت البعثة 6 محارق للتخلص من النفايات الصلبة بانتظام، بالإضافة إلى المحارق البالغ عددها 15 محرقة التي استلمتها البعثة من قبل. وتم تركيب محارق للنفايات الطبية الحيوية في بانغي وبامباري وبيراو وكاغا - باندورو وباوا. وفي 28 أيلول/سبتمبر، أكملت البعثة المتكاملة تركيب نظام متكامل للطاقة الشمسية في قاعدة بانغي اللوجستية؛ وقد اكتمل نفس مشروع بنسبة 95 في المائة في مجمع UCATEX. واکتمل تركيب نظام فلتاضوئي في الموقع PK11 التابع للبعثة المتكاملة في 5 تشرين الأول/أكتوبر.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل

89 - أدخلت البعثة المتكاملة تعديلات على هيكلها عقب إعادة وحدة عسكرية إلى الوطن في أيلول/سبتمبر؛ وأرجئ تناوب كتيبة عالية التأهب للحماية لمدة شهر واحد لتغطية الفراغ الناجم عن مغادرة الوحدة. وقد اتخذت البعثة المتكاملة تدابير للتعجيل بنشر كتيبة المشاة الخفيفة التي ستحل محل الوحدة التي أعيدت إلى الوطن.

90 - وعقب عدة تقييمات لقدرات البعثة المتكاملة في مجال التخفيف من التهديدات الناجمة عن الذخائر المتفجرة، وعملا بالتوصيات المقدمّة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل لاستجابة الأمم المتحدة في مواجهة تهديدات الذخائر المتفجرة الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تعمل البعثة المتكاملة على تعزيز قدرتها على إبطال الذخائر المتفجرة. وقام عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة بتنظيم 32 دورة تدريبية على التوعية بالتهديدات الناجمة عن الذخائر المتفجرة استنفاد منها 900 فرد من الأفراد العسكريين، وأفاد العنصر القوة بخبرته في مجال التحقيقات بعد وقوع الانفجارات.

حادي عشر - الاعتبارات المالية

91 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 298/75 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2021، مبلغا قدره 1 036,6 مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وحتى 27 كانون الثاني/يناير 2022، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مبلغا

قدره 554,2 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 3 504,9 مليون دولار. وسُددت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 30 أيلول/سبتمبر 2021، وفقا لجدول السداد الفصلي.

ثاني عشر - ملاحظات

92 - شهدت عملية السلام زخما جديدا بفضل إشراف المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وأعيد تأكيد هذا الزخم عند إعلان الرئيس تواديرا وقف إطلاق النار من جانب واحد. غير أنه يجب تسريع وتعميق تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتفاق السياسي، باتخاذ تدابير عملية في المجالات الحاسمة التي يكون لها تأثير حقيقي على حياة سكان جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتحمل قادة جمهورية أفريقيا الوسطى مسؤولية تلبية التطلعات الجماعية لشعبهم وضمان قدرته على الصمود من أجل تحقيق سلام دائم. وأنا أحث جميع أطراف النزاع على الالتزام بوقف إطلاق النار، بحيث لا تقف عن حد الإعلانات الرمزية، وعلى إطلاق حوار سياسي دون تأخير.

93 - وقد حظي أول اجتماع لمتابعة خريطة الطريق التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بالترحيب. وأثني على هذه الجهود الجماعية الرامية لإحلال السلام في البلد، وعلى الجهود المنسقة بين شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الدوليين والإقليميين. وأدعو الحكومة إلى أن تبرهن على التزامها بالنهوض بعملية السلام من خلال تنفيذ خريطة الطريق في غضون إطار زمني واضح و تحديد أدوار جميع الجهات المعنية، بما يتواءم بشكل تام مع إطار الاتفاق السياسي. ويجب التعجيل باغتنام الفرص التي أتاحتها إشراف المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ورؤيستي أنغولا ورواندا لتنشيط عملية السلام، بالاعتماد على تعزيز الجهود الإقليمية. وأود أن أشيد بتعيين رئيس اللجنة الوطنية لتنفيذ الاتفاق السياسي، وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى كذلك إلى عقد اجتماعات آليات تنفيذه بانتظام، مع توفير دعم قوي من الجهات الضامنة للاتفاق.

94 - وينبغي للحوار السياسي أن يتناول مظالم جميع شرائح المجتمع. كما تسمح الثقة المتبادلة وتقديم تنازلات بناءً على التفاعل المستمر مع جميع الجهات المعنية بتمهيد الطريق نحو إجراء حوار سياسي حقيقي وموثوق وشامل للجميع. وأنا أحث الحكومة والمؤسسات الوطنية وجميع القادة السياسيين على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين المناخ السياسي وفتح الحيز السياسي اللازم لإعطاء دفع للحوار الجمهوري الذي طال انتظاره. وينبغي إزالة العقبات التي تعترض سبيل ذلك بطريقة تعزز حسن النية والثقة. وأحيط علما بالالتزام الرئيس تواديرا أثناء مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقود في كانون الثاني/يناير بإطلاق الحوار الجمهوري في المستقبل القريب. وأرحب بالخطوات الملموسة المتخذة للتغلب على العقبات التي تعرقل إجراء حوار شامل للجميع، بما في ذلك جهود الوساطة التي أدت إلى سحب الدعاوى المرفوعة على أعضاء المعارضة في 31 كانون الثاني/يناير. ويكتسي تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني أهمية بالغة لتعزيز عملية سياسية شاملة تضم مجموعة متنوعة من الأصوات من جميع أطراف مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى.

95 - ويُمثل التقدم الذي أحرزته التحضيرات للانتخابات المحلية مؤشرا مشجعا. ولكن يكتسي النهوض بالعملية السياسية أهمية حاسمة لضمان مصداقية هذه الانتخابات، ولا سيما بغية تهيئة الظروف المواتية لمشاركة جميع شرائح مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى في كنف الحرية والإنصاف. وينبغي إيلاء نفس القدر

من الأهمية لتعزيز بيئة سياسية شاملة للجميع، مما يتيح توسيع الحيز الديمقراطي والحفاظ على العملية الرامية إلى تحقيق اللامركزية، مع كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء، والعائدين والمشردين. وينبغي إقرار التشريعات اللازمة في أوانها للتمكين من الشروع في عملية رسم الخرائط الانتخابية وتسجيل الناخبين. وأكرر كذلك الدعوة التي وجهتها إلى الشركاء الدوليين لدعم تلك الجهود، بما في ذلك بتقديم الدعم المالي والتقني اللازم.

96 - وما زلت أشعر بقلق عميق لأن آفاق الحوار والسلام لا تزال مهددة بسبب استمرار اعتماد جميع الأطراف بشكل مفرط على النهج العسكري في التعامل مع النزاع. ويخلف هذا النهج أثرا غير مقبول على المدنيين الذين يتعرضون للقتل والإصابة والتشريد، ويمكن أن يقوض المكاسب الهشة التي تحققت حتى هذا التاريخ، بما في ذلك على مستوى تعزيز التماسك الاجتماعي وبسط سلطة الدولة. وأكد مجددا أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. ولن يتحقق سلام دائم إلا من خلال حل سياسي شامل للجميع.

97 - وما زلت أشعر بالجزع من الزيادة المستمرة في تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة. ولا يمكن القبول بأن تظل أشد الفئات ضعفا عرضة للتهديدات الأكثر جسامة، بما في ذلك العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ولا بأن تستمر الجماعات المسلحة في تجنيد الأطفال وإيذائهم دون هوادة. وأنا أدعو السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات قضائية بالاعتماد على النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الخاصة، وإلى محاسبة جميع الجناة. وأحث السلطات الوطنية أيضا على اتخاذ إجراءات فورية وجلية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد قوات الأمن الوطني وأفراد الأمن الآخرون، ولا سيما الانتهاكات التي تستهدف الأقليات العرقية والدينية. وإنني أدين بشدة أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، والتي يجب أن تتوقف فورا. وإذا لم يُوضع حد لحلقة العنف هذه، فقد تؤدي إلى دخول البلد مجددا في نزاع شامل، بما في ذلك على أسس عرقية ودينية. ونحن نتحمل، بصورة جماعية، مسؤولية تقادي وقوع هذا السيناريو.

98 - وما زلت أشعر بالقلق من أن البيئة الأمنية الحالية التي تتسم بالاعتماد المفرط على القوة قد تقوض التقدم المحرز نحو إصلاح قطاع الأمن. وأدعو السلطات الوطنية إلى أن تتقيد بشكل تام بإطار إصلاح قطاع الأمن الذي أنشئ وإلى أن تضع حدا لأي عمليات تجنيد موازية، بما في ذلك بالاستعانة بوكلاء، لأن ذلك قد يضر بعملية السلام ويؤجج التوترات العرقية والدينية.

99 - ويكتسي نشر قوات دفاع وطني وقوات أمن داخلي مؤهلة ومدعومة في جميع أنحاء البلد أهمية حاسمة للحفاظ على المكاسب التي تحققت على مستوى تحقيق الاستقرار ولحماية السكان. ولا يمكن الحفاظ على نشرها إلا بتعزيز الحوكمة والرقابة الديمقراطية والقيادة والتحكم. ولهذا، أشجع السلطات الوطنية على التنسيق مع الشركاء من أجل تعزيز الدعم على الجبهتين المزدوجتين المتمثلتين في إعادة نشر قوات الأمن وإصلاح قطاع الأمن لأنهما يقويان بعضهما البعض. ومن الأهمية بمكان ألا تكون قوات الأمن المنشورة قادرة على أداء مهامها فحسب، بل يجب عليها أيضا أن تحترم حقوق الإنسان.

100 - ويجب مراقبة الحدود لمنع تنقل المقاتلين والسلع المحظورة عبر الحدود. وأنا أدعو إلى تعزيز التعاون لهذا الغرض بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان التي تتقاسم الحدود معها.

- 101 - وأحث السلطات الوطنية كذلك على الحفاظ على استمرارية جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وذلك بالتقيد بإطار وطني واحد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، وعلى تقادي أي مبادرة قد تقوض هذه الجهود.
- 102 - وأكرر دعوتي الموجهة إلى الحكومة إلى التنسيق بفعالية بين جميع الجهات الأمنية الفاعلة في البلد، وضمان التزامها بالأحكام السارية من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومحاسبة كل من ينتهك تلك الأحكام. وأدعو أيضا جميع الأطراف إلى الحرص على أن يسلم المدنيين، بمن فيهم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، من أعمال العنف، وإلى احترام الطابع المدني للبنى التحتية العامة مثل المدارس والمرافق الصحية.
- 103 - وما زلت أشعر بالقلق من استمرار تردي الحالة الإنسانية. فقد أُجبر أكثر من 1,4 مليون شخص في جميع أنحاء البلد على الفرار، وبلغت الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات المتصلة بالحماية أعلى مستوى يُسجّل في السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، أرى أن دعم الدول الأعضاء لخطوة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 يمثل مؤشرا مشجعا، وأود أن أشكر الجهات المانحة على دعمها.
- 104 - ويجب أن نقرن العدالة بالمصالحة لتعزيز السلام المستدام. وأنا أشجع السلطات الوطنية، بدعم من الشركاء الدوليين، على مواصلة جهودها الرامية لتعزيز سلك القضاء من أجل إعمال القانون بطريقة محايدة ومستقلة، وتعزيز مراعاة الأصول القانونية والسعي لتوفير ظروف إنسانية لجميع المحتجزين. وأشيد بعقد الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الخاصة أول جلسة علنية لها، مما يبرهن على التقدم الذي أحرزته الجهود الرامية لمكافحة الإفلات من العقاب. وأدعو الحكومة إلى احترام استقلالية المحكمة الجنائية الخاصة وحيادها، وإلى تهيئة بيئة تسمح للمحكمة بالاضطلاع بولايتها على نحو كامل، بما في ذلك لإجراء التحقيقات ومقاضاة الجناة.
- 105 - وإنني أدين بشدة استخدام الجماعات المسلحة للذخائر المتفجرة التي أدت إلى وقوع خسائر بشرية وإصابات في صفوف المدنيين وحفظه السلام والعاملين في المجال الإنساني، وإلى الحد من الفرص المتاحة أمام الأشخاص المتضررين من النزاع للحصول على المساعدات الإنسانية اللازمة لإنقاذ الأرواح. ويجب وقف استخدام هذه الذخائر المتفجرة، وأدعو المنطقة إلى دعم الجهود الرامية إلى وقف الاتجار غير المشروع بهذه الأجهزة.
- 106 - وأؤكد أن الهجمات التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وأدعو السلطات الوطنية إلى التحقيق بسرعة في تلك الهجمات وإلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة لتجنب الإفلات من العقاب. وأرحب بالتقدم الذي أحرزه التحقيق في الهجمات التي استهدفت أفراد الأمم المتحدة، وأشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إعطاء دفع لجميع التحقيقات.
- 107 - وإنني أدين بشدة هجوم الحرس الرئاسي لجمهورية أفريقيا الوسطى الذي استهدف مركبة تابعة للبعثة المتكاملة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أسفر عن إصابة 10 أفراد من حفظة السلام غير المسلحين التابعين للبعثة. وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التعاون مع البعثة المتكاملة ببذل جهود بناءة من أجل توضيح المسؤوليات ومحاسبة مرتكبي هذا الهجوم غير المقبول. وأعرب عن أسفي العميق لوفاة طفل من جمهورية أفريقيا الوسطى عقب هذا الهجوم.
- 108 - وقد تحسّن تنفيذ الحكومة لاتفاق مركز وأنا واثق من أنها ستواصل ذلك. وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا إلى التصدي لحملة التضليل الإعلامي والتهديدات والحوادث العدائية التي يقوم بها

أفراد قوات الأمن الوطني وأفراد الأمن الآخرون، والتي لا تزال تشكل خطراً جسيماً على سلامة وأمن حفظة السلام. وأدعو الرئيس تواديرا مجدداً إلى الوفاء بالتزامه بضمان إنهاء هذه الأعمال العدائية فوراً ومحاسبة مرتكبيها، وإلى دعوة جميع الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وقف أي أعمال قد توجج التوترات أو تشعل فتيل العنف.

109 - وأنا أدين ارتكاب أفراد الأمم المتحدة أي عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين وأذكر بالتزامي بسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع تلك الأعمال. وقد اتخذت البعثة المتكاملة خطوات لتحسين أدائها وهي تواصل جهودها الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإلى الدفاع عن حقوق الضحايا وكرامتهم. وأدعو جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالنظر في الادعاءات التي تحيلها الأمم المتحدة إلى السلطات الوطنية بغية محاسبة مرتكبي أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

110 - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة المتكاملة، مانكور ندياي، على قيادته ومسايعه الحميدة من أجل النهوض بالسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم الدعم الكامل له من أجل تعزيز السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة. وأعرب عن امتناني لتفاني أفراد الأمم المتحدة المدنيين وأفرادها النظاميين من أجل أداء ولاية البعثة، وللبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والبلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وغير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين على ما يقدمونه من إسهامات قيّمة ليتمتع جميع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بالسلام والتنمية الدائمين.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية
أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة حتى 1 شباط/
فبراير 2022

عنصر الشرطة		العنصر العسكري				البلد
أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات	وحدات الشرطة المشكلة	المجموع	الجنود	ضباط الأركان	الخبراء الموفدون في مهمات	
		2	0	2	0	الأرجنتين
2		1 389	1347	34	8	بنغلاديش
40		6	0	2	4	بنن
		6	0	4	2	بوتان
		4	0	1	3	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
1		8	0	6	2	البرازيل
47		10	0	10	0	بوركينافاسو
		759	750	6	3	بوروندي
		213	204	5	4	كمبوديا
22	320	758	750	5	3	الكاميرون
		2	0	0	2	كولومبيا
2	179	9	0	6	3	الكونغو
57		3	0	3	0	كوت ديفوار
		3	0	0	3	تشيكيا
9		0	0	0	0	جيبوتي
		2	0	2	0	إكوادور
25	138	1 018	986	26	6	مصر
6		13	0	13	0	فرنسا
		4	0	4	0	غابون
21		7	0	6	1	غامبيا
1		12	0	9	3	غانا
		3	0	2	1	غواتيمالا
14		0	0	0	0	غينيا
5	140	232	215	12	5	إندونيسيا
41		9	0	6	3	الأردن
		14	0	7	7	كينيا
		0	0	0	0	مدغشقر

عنصر الشرطة		العنصر العسكري				البلد
أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات	وحدات الشرطة المشكلّة	المجموع	الجنود	ضباط الأركان	الخبراء الموفدون في مهمات	
23		0	0	0	0	مالي
	320	466	450	8	8	موريتانيا
		1	0	1	0	المكسيك
		775	750	22	3	المغرب
		755	735	16	4	نيبال
35		3	0	2	1	النيجر
3		6	0	6	0	نيجيريا
		1 312	1 275	28	9	باكستان
		4	0	2	2	باراغواي
		215	204	6	5	بيرو
		2	0	0	2	الفلبين
9		190	180	10	0	البرتغال
		4	0	1	3	جمهورية مولدوفا
16		0	0	0	0	رومانيا
		12	0	10	2	الاتحاد الروسي
43	458	1 695	1 660	28	7	رواندا
20	319	7	0	7	0	السنغال
		85	79	4	2	صربيا
		5	0	2	3	سيراليون
2		0	0	0	0	إسبانيا
		113	110	3	0	سري لانكا
1		0	0	0	0	السويد
20		13	0	8	5	توغو
48		163	153	7	3	تونس
		454	450	4	0	جمهورية تنزانيا المتحدة
		8	0	8	0	الولايات المتحدة الأمريكية
		3	0	3	0	أوروغواي
		7	0	7	0	فييت نام
		932	910	16	6	زامبيا
		2	0	1	1	زيمبابوي
513	1 874	11 718	11 208	381	129	المجموع

